

إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب  
نيجيريا: مقارنة بالشرعة الإسلامية

إعداد

مرتضى سعد

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق  
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يوليو ٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة إجراءات النظر في دعوى الطلاق المتاحة، وأحكام إجراءاتها في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا مع مقارنتها بالشرعية الإسلامية؛ إذ إن أحكام الشرعية الإسلامية في الطلاق لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفسر أوامرنا ونواهيها إلاّ بأخذ القرآن والسنة النبوية منهجاً للحياة الطيبة في الدنيا والآخرة. والمعروف أنهما خلقا لبعضها البعض في بيت الزوجية القائم على الوئام، والمودة، والرحمة. وعلى الرغم من ذلك، نجد أن الطلاق متفش في جنوب غرب نيجيريا، لأسباب منها: الفقر، والأخلاق السيئة، والضرب، وتعدد الزوجات، والجرائم والجهل وغير ذلك، وهذا ما يؤدي إلى التوتر، والتمزق، والعداوة بين أسرتي الزوجين وأقاربهما. لذا، حاول الباحث أن يدرس نظام الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا وإجراءاته مع التركيز على أهم القيود المفروضة على إرادة الزوجين في الطلاق وفقاً للشرعية الإسلامية. وقد عرض هذا البحث تعريف الطلاق شرعاً، وكيفية الإجراءات القضائية المتبعة في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا. فضلاً عن إجراءات تقديم ورقة الدعوى، وإجراءات التسجيل، وكيفية قضية الطلاق وتحليلها. ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي وذلك باستقراء المادة النظرية المتعلقة بموضوع البحث؛ والمنهج التحليلي الذي يركز على تحليل القضايا، والآراء الفقهية، والمقابلات الشخصية التي أجريت مع موظفي هذه المحاكم العرفية. والمنهج المقارن حيث ركز الباحث على إجراءات الطلاق في المحاكم العرفية مقارنة بأحكام الشرعية الإسلامية، والمنهج التطبيقي وهو المنهج الذي بواسطته قام الباحث بدراسة إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا، وذلك بزيارة بعض المحاكم العرفية، العليا والمحلية في الولايات التي اختارها الباحث، ومقابلة أعضاء هيئة المحاكم العرفية في تلك الولايات. وقد توصل الباحث إلى أن المحاكم العرفية معتمدة من قبل الحكومة النيجيرية، وللمحاكم العرفية الحق في الفصل في بعض المنازعات والقضايا التي تحدث في المجتمع النيجيري، وذلك تحت ضوابط ولوائح معينة. كما أن نظام المحاكم الشرعية والعرفية نظام معتبر لدى حكومة نيجيريا منذ القدم؛ لأن معظم سكانها يدينون بالدين الإسلامي.

## ABSTRACT

This thesis compares procedures of divorce in Shariah and Customary Courts in Southwest Nigeria a Comparison with shariah. The family is the basic building block in the construction of any society and it derives its strength and power from marriage. Divorce cases are rampant in Nigeria, particularly in the Southwest, due to non-adherence to divine guidelines on marriage and divorce. The provisions of Islamic law on divorce cannot be misconstrued as license to deny the Quranic and Sunnah approach to life. Women were created as partners in love and harmony, affection and compassion, to live with their husbands as couples. This study finds that divorce is rampant in Southwest Nigeria due to poverty, moral decadence, domestic violence, polygamy and ignorance, etc. These lead to tension and acrimony between the families of the couple and their relatives. The research focuses on restrictions on the will of the spouses in divorce, according to the Islamic law, Quran and Sunnah. It examines the concept of legal divorce and whether judicial procedures are followed in the Customary Courts in Southwest Nigeria. The study analyses various divorce suits and procedures up to the final dissolution of the marriage. It relies on inductive and descriptive approaches and theoretical extrapolation of articles on the subject of research; analytical approach, which focuses on the issues; and doctrinal views. It also explores random interviews conducted with staff of Shariah and Customary Courts in Southwest Nigeria. The comparative section compares divorce proceedings in Shariah and Customary Courts with the provisions of the Islamic Shariah. It also observed proceedings of the Shariah and Customary courts, the supreme and local communities in the states selected for the research. The researcher found out that the Customary Courts are accredited by Nigerian government. The customary courts have rights to adjudicate certain disputes and issues that occur in the Nigerian society, under certain regulations. The Shariah and Customary Courts system are significant in Nigeria since the ancient times, because most of the population of the Country practice Islam.

## **APPROVAL PAGE**

The thesis of Murtala Saad has been approved by the following:

---

Muhammad Laeba  
Supervisor

---

Halima Boukerroucha  
Co-Supervisor

---

Asma Akli Soualhi  
Internal Examiner

---

Majed Mohammed Abu Rakhey  
External Examiner

---

Mohammed Ahmed Hassan Al Qudah  
External Examiner

---

Md. Abdul Kabir Hussain Solihu  
Chairman

## DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigation, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institution.

Murtala Saad

Signature.....

Date.....

## الإقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٥م محفوظة مرتضى سعد.

### إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا مقارنة بالشريعة الإسلامية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من غير إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات التالية:

- ١ - يمكن للآخرين اقتباس آية مادة من هذا البحث غير المنشورة في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس، وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢ - يكون للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ومكتبها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣ - يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكاتب الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤ - سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه، مع إعلامها عند تغير العنوان.
- ٥ - سيتم الاتصال بالباحث لغرض استحصال موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد عن طريق عنوانه البريدي، أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالين به.

أكد هذا الإقرار: مرتضى سعد

التاريخ

التوقيع

إلى روح والدي الحاج سعد جرجيس "بيتنا"، والحاجة ثوية إلياس سعد، أفاض الله عليهما  
بواسع رحمته ورضوانه، وتغمدهما بفيض الغفران. ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً، واجعل  
الجنة مثواهما.

إلى زوجتي الكريمة السيدة هاجرة "أدينيكي" بنت عبد الرحيم سعد

إلى ابني وقرّة عيني عبد الرحيم "أديشينا" سعد "بيتنا"

إلى إخواني وأخواتي

وإلى جميع أصدقائي

أهدي إليكم هذا البحث الذي هو ثمرة جهدي، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعله  
عملاً خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به في الدنيا، ويجعله ذخراً لي في الآخرة، إنه على  
ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وحسبنا الله وهو نعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير.



## الشكر والتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، حمداً كثيراً، كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانتك، ولك الشكر على ما أنعمت به علي من نعمة بالصحة والسلامة حتى تيسر لي إكمال هذا البحث، قال الله تعالى: ﴿... لَعِنَ شُكْرُكُمْ لِأَزيدِنكُمْ وَلَعِنَ كَفْرُكُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧] ومصداقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

أنتهز هذه الفرصة، لأوجه شكري وتقديري الجميل لفضيلة الأستاذ المساعد الدكتور محمد ليبيا، المشرف على هذا البحث الذي بمساعدته وإرشاده، وتعليمه، وتشجيعه، استطعت أن أخرج على هذه الصورة فجزاه الله خير الجزاء. وأتوجه بالشكر والتقدير للمشرفة الثانية، وهي الأستاذة المساعدة الدكتورة حليلة بوكروشة، لما بذلته من جهد في قراءة ومراجعة هذه الرسالة وكما أبدته من مقترحات كان لها أثرٌ عظيمٌ في إثراء هذا العمل، فجزاها الله عنا خير الجزاء. وأقدم شكري الجزيل لعميد كلية أحمد إبراهيم للحقوق والأساتذة في قسم الشريعة الإسلامية، وموظفي لجنة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. الذين أتوجه إليهم جميعاً بجزيل الشكر والتقدير لتعاونهم على مساعدة ومراجعة هذا البحث وإلى الدكتور عبد السلام إسماعيل أوناغن حفظه الله تعالى، على ما بذله من نصائحٍ خالصة، وما أبداه من ملاحظات قيّمة ساهمت في إثراء هذه الرسالة. ولا يفوتني أن أتوجه بعميق الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور داؤد عبد القادر أيليغا على مساعدته في إنجاح هذا العمل جزاه الله خيراً.

وأخيراً، أقدم الشكر والتقدير إلى كلّ من ساعدني أثناء كتابة هذا البحث بالتوجيه، أو النصيحة، أو الرأي، أو التشجيع. وشكري موصول أيضاً إلى رئيس جامعة ولاية كوغني أينغا وأعضائها، ولاية كوغني نيجيريا، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء، وجعلهم ذخراً للإسلام والمسلمين.

## محتويات البحث

ب.....	خلاصة البحث
ج.....	خلاصة البحث باللغة الانجليزية
د.....	صفحة القبول
ه.....	صفحة الإقرار
و.....	صفحة حقوق النشر
ز.....	الإهداء
ح.....	الشكر والتقدير

١.....	<b>الفصل الأول: تمهيد</b>
١.....	أولاً: مقدمة:
٢.....	ثانياً: إشكالية البحث:
٣.....	ثالثاً: فرضيات البحث:
٣.....	رابعاً: أسئلة البحث:
٣.....	خامساً: أهداف البحث:
٤.....	سادساً: حدود البحث:
٤.....	سابعاً: منهجية البحث:
٤.....	ثامناً: الدراسات السابقة

١٣.....	<b>الفصل الثاني: الطلاق في الشريعة الإسلامية</b>
١٣.....	التمهيد
١٣.....	المبحث الأول: مفهوم الطلاق ومشروعيته
١٤.....	المطلب الأول: الطلاق لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني: مشروعية الطلاق .....	١٨
المبحث الثاني: حكمة الطلاق وأركانه في الشريعة الإسلامية .....	٢٠
المطلب الأول: حكمة الطلاق .....	٢٠
المطلب الثاني: أركان الطلاق وشروطه في الشريعة الإسلامية .....	٢٢
المبحث الثالث: أقسام الطلاق وإجراءاته في الشريعة الإسلامية .....	٢٧
المطلب الأول: أقسام الطلاق في الشريعة الإسلامية .....	٢٨
المبحث الرابع: إجراءات الطلاق في الشريعة الإسلامية .....	٤٠
المطلب الأول: الإشهاد في الطلاق .....	٤٠
المطلب الثاني: الصلح والتحكيم .....	٤٤
المطلب الثالث: العدة في الشريعة الإسلامية .....	٥٥
المطلب الرابع: الحضانة في الشريعة الإسلامية .....	٥٧

## الفصل الثالث: المحاكم الشرعية والعرفية في نيجيريا الفيدرالية .....

التمهيد .....	٦٠
المبحث الأول: جمهورية نيجيريا، تاريخها وموقعها الجغرافي .....	٦٠
المطلب الأول: دخول الإسلام إلى نيجيريا .....	٦٥
المطلب الثاني: تطبيق الشريعة في نيجيريا الفيدرالية .....	٦٧
المبحث الثاني: الهيكل الهرمي للمحاكم النيجيرية .....	٧١
المطلب الأول: المحاكم النيجيرية العليا .....	٧٢
المطلب الثاني: المحاكم النيجيرية الابتدائية .....	٧٣
المبحث الثالث: المحاكم الشرعية في نيجيريا الفيدرالية .....	٧٥
المطلب الأول: تعريف المحاكم الشرعية .....	٧٦
المطلب الثاني: تاريخ المحاكم الشرعية .....	٧٦
المطلب الثالث: مصادر القوانين في المحاكم الشرعية .....	٧٨
المبحث الرابع: مفهوم المحاكم العرفية وتاريخها .....	٨٥

- المطلب الأول: مفهوم المحاكم العرفية ..... ٨٥
- المطلب الثاني: التطور التاريخي للمحاكم العرفية النيجيرية ..... ٨٦
- المبحث الخامس: مصادر القوانين النيجيرية في المحاكم العرفية ..... ٨٨
- المطلب الأول: مصادر التشريع النيجيري في المحاكم العرفية ..... ٨٩

#### الفصل الرابع: الطلاق وإجراءاته في المحاكم الشرعية والعرفية في نيجيريا ..... ٩٢

- المبحث الأول: إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية في نيجيريا ..... ٩٢
- المطلب الأول: الإجراءات القضائية قبل الطلاق في المحاكم الشرعية ..... ٩٢
- المطلب الثاني: الإجراءات القضائية بعد الطلاق في المحاكم الشرعية ..... ٩٨
- المبحث الثاني: أسباب الطلاق وإجراءاته في المحاكم العرفية في جنوب غرب نيجيريا ..... ١٠١
- المطلب الأول: أسباب الطلاق في المحاكم العرفية ..... ١٠١
- المطلب الثاني: إجراءات الطلاق في المحاكم العرفية في جنوب غرب نيجيريا ..... ١٢٩

#### الفصل الخامس: عرض قضايا الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية والمحلية في نيجيريا: تحليلها ومقارنتها بالشريعة الإسلامية ..... ١٣٣

- المبحث الأول: عرض نماذج لقضايا الطلاق في المحاكم الشرعية ..... ١٣٣
- المطلب الأول: قضية خلع بسبب عدم الإنفاق ..... ١٣٤
- المطلب الثاني: قضية خلع بسبب كره الزوجة لزوجها ..... ١٣٦
- المطلب الثالث: قضية طلاق بسبب سوء المعاملة ..... ١٣٨
- المطلب الرابع: قضية طلاق بسبب الضرب وعدم الإطعام ..... ١٤٠
- المبحث الثاني: عرض نماذج لقضايا الطلاق في المحاكم العرفية في جنوب غرب نيجيريا ..... ١٤٢
- المطلب الأول: قضية طلاق بسبب سرقة الزوج لأموال الزوجة ..... ١٤٢

المطلب الثاني: قضية طلاق بسبب عدم الإنفاق.....	١٤٦
المطلب الثالث: قضية طلاق بسبب كره الزوجة لزوجها.....	١٤٨
المبحث الثالث: عرض نماذج لقضايا الطلاق في المحكمة المحلية: تحليلها ومقارنتها.....	١٥١
المطلب الأول: قضية الطلاق بسبب أخلاق السيئة.....	١٥١
المطلب الثاني: قضية الطلاق بسبب سوء المعاملة.....	١٥٥
المطلب الثالث: قضية الطلاق بسبب عدم الحب.....	١٥٩

الخاتمة والنتائج والتوصيات.....	١٦١
أولاً: الخاتمة.....	١٦١
ثانياً: نتائج البحث.....	١٦٢
ثالثاً: التوصيات:.....	١٦٤

قائمة المصادر والمراجع.....	١٦٥
-----------------------------	-----

فهرس الآيات القرآنية.....	١٧٦
فهرس الأحاديث النبوية.....	١٨٦

## الفصل الأول: تمهيد

يتناول هذا الفصل مقدمة البحث وإشكاليته وفرضيته، وأسئلته، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، والدراسات السابقة، والهيكلة العام للبحث على النحو الآتي:

### أولاً: مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان من نفس واحدة، وجعل منها زوجها ليسكن إليها، وجعل بينهما مودة ورحمة ما دامت الحياة، وتسعد الأسرة، ويستقر بنياهما، وأبرز ذلك كله وجعله من دلائل قدرته، وعظيم نعمته، وجعل الطلاق مباحاً وحلاً للمشكلات الزوجية قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، وقال أيضاً ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠]، والصلاة والسلام على الرسول الأمين القائل: "أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق"<sup>١</sup>. وقال عبد الله بن عمر: كانت تحتي امرأة أحبها، وكان أبي يكرهها، فأمرني أن أطلقها، فأبيت، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك"<sup>٢</sup>.

فلا شك في أن الشريعة الإسلامية تسعى دائماً إلى إرساء التفاعل الودي وتوطيد العلاقات الزوجية بغية تحقيق التكامل الاجتماعي، وتحقيق الخلافة التي من أجلها أوجد الله البشرية في الأرض، ومن ثم فقد دعت الشريعة إلى حسن العشرة بين الزوجين، كما حذرت من كل ما يؤدي إلى الافتراق والعداوة، والبغضاء بين الزوجين لأن الأسرة لبنة

---

<sup>١</sup> رواه ابن عمر، وأخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبو داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر، د.ط.، دت)، كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق، ج ١، ص ٦٦١، رقم الحديث ٢١٧٨.

<sup>٢</sup> أخرجه الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر (بيروت: دار إحياء العربي، د. ط.،)، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته، ج ٣، ص ٤٩٤٣، رقم الحديث ١٨٩، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

من لبنات المجتمع، فإذا صلحت كان المجتمع متماسكاً قوياً، وإذا فسدت حدث ما لا يحمد عقباه.

لقد أرادت الشريعة الإسلامية أن تكون العلاقات بين الزوجين مبنية على التفاهم والتسامح، والتآلف، وحسن العشرة، وجعلت الطلاق حلاً أخيراً إذا تعذر ذلك. وأكد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن الطلاق وإن كان حلاً مباحاً في الشريعة الإسلامية إلا أنه يُعد أبغض الحلال.

ولما كان الطلاق من الأمور الحساسة التي يترتب عليها انهيار المؤسسة الزوجية بين الزوجين، فقد انصب الاهتمام على الإجراءات التي تمر بها عملية الطلاق في المحاكم مما دفع الباحث إلى دراسة الإجراءات القضائية للطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في منطقة جنوب غرب نيجيريا، لبيان النظام الذي تعتمد عليه، والوقوف على مصادره، ثم مقارنة هذا النظام بأحكام الشريعة الإسلامية، خاصة أن معظم الأنظمة والإجراءات المتبعة في المحاكم العرفية في جنوب غرب نيجيريا تخالف المنهج الشرعي في القضاء، فكم من علاقة زوجية انتهت إلى طريق مسدود لعدم قدرة النظام القضائي في تلك المحاكم على الوفاء بالمطالبات القضائية العادلة. كما أن كثيراً من القضاة في هذه المحاكم غير مؤهلين تأهيلاً كافياً للحوض في الأمور الشرعية في ميدان القضاء الأسري، ولا شك في أن الأحكام المتعلقة بالطلاق والزواج تحتاج إلى التسلح بالعلم والمعرفة القضائية الشرعية والأصولية.

### ثانياً: إشكالية البحث:

وبناءً على ما سبق، فإن إشكالية البحث تتمثل فيما يأتي:-

ما مدى توافق الإجراءات القضائية وقرارات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في منطقة جنوب غرب نيجيريا مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ وما الحلول المقترحة في حالة وجود تعارض بينهما؟

لذا فإن إشكالية الدراسة تتمحور في حالة التعارض الحادث بين القواعد العرفية المطبقة في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا وأحكام الشريعة الإسلامية التي يجب تطبيقها على المسلمين.

### ثالثاً: فرضيات البحث:

يفترض البحث ما يأتي:

- (١) وجود قواعد عرفية تتعلق بإجراءات الطلاق تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في المحاكم العرفية في جنوب غرب نيجيريا.
- (٢) قضاة المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا غير مؤهلين علمياً للفصل في القضايا الأسرية.

### رابعاً: أسئلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- (١) ما مفهوم إجراءات الطلاق في الشريعة الإسلامية؟
- (٢) كيف تتم إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية في جنوب غرب نيجيريا؟
- (٣) كيف تتم إجراءات الطلاق في المحاكم العرفية في جنوب غرب نيجيريا؟
- (٤) ما مدى التوافق والتعارض بين إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا وأحكام الشريعة الإسلامية؟

### خامساً: أهداف البحث:

- (١) إيجاد حلول للتعارض إن وُجدَ بين إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا وأحكام الشريعة الإسلامية.
- (٢) إيجاد حلول شرعية لقضايا إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا.
- (٣) عرض القضايا المتعلقة بإجراءات الطلاق وتحليلها في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا لاسيما المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
- (٤) معرفة ما مدى التوافق والتعارض بين إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا وأحكام الشريعة الإسلامية.



## سادساً: حدود البحث:

- (١) إجراءات المحاكم الشرعية والعرفية المتعلقة بالطلاق في جنوب غرب نيجيريا، ومقارنتها بأحكام الشريعة الإسلامية.
- (٢) إجراءات الطلاق في الشريعة الإسلامية مع أخذ حالات قضائية بوصفها نماذج تطبيقية في جنوب غرب نيجيريا.
- (٣) سيستانس الباحث في دراسة الموضوع بالمذاهب السنية الأربعة: الحنفية، المالكية، الشافعية، والحنابلة.

## سابعاً: منهجية البحث:

سوف يتبع الباحث في بحثه المناهج الآتية:

- ١- المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء وتتبع جميع النصوص الشرعية والقانونية حول الموضوع مع بيان دلالتها والحكمة منها، وأحكامها وفقاً لما بينه وأوضحه الفقهاء القدامى والمعاصرون.
- ٢- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل، وتفسير، وبيان النصوص الشرعية الواردة في موضوع الطلاق وإجراءاته في القرآن الكريم والسنة النبوية من المصادر الفقهية العديدة.
- ٣- المنهج المقارن: وذلك بمقارنة إجراءات الطلاق في المحاكم العرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف.
- ٤- المنهج التطبيقي: بواسطته سيسعى الباحث إلى دراسة إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا، وذلك بزيارة بعض المحاكم العرفية، العليا والمحلية في الولايات التي سيختارها الباحث، فضلاً عن مقابلة أعضاء هيئة المحاكم العرفية في تلك الولايات.

## ثامناً: الدراسات السابقة

لقد بذل الباحث جهده في البحث عن دراسات مستقلة حول موضوع البحث، إلا أن الباحث لم يقف على دراسة من الدراسات الحديثة تتناول هذا الموضوع بشكل مستقل

ومفصل، ومع ذلك، فقد وقف الباحث على بعض الدراسات والمؤلفات القانونية التي لها علاقة بالبحث، وهي على النحو الآتي:

دراسة لصالح محمد أبو الحاج بعنوان "سبل الوفاق في أحكام الزواج والطلاق"<sup>٣</sup>، تناول فيها تعريف الطلاق، ثم بين أحكامه، إلا أنه لم يتناول في دراسته جانباً تطبيقياً يبين ما قد يحدث من إشكاليات أمام المحاكم، بينما سيتناول الباحث إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا، وذلك عن طريق تحليلها ومقارنتها بأحكام الشريعة الإسلامية، وسيستفيد الباحث مما أورده المؤلف عن الطلاق.

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الطلاق، كتاب: "أركان الطلاق"<sup>٤</sup> لمحمد إسماعيل عيساوى أبي الريش، قسم فيه المؤلف دراسته إلى خمسة أقسام: تناول في القسم الأول مفهوم الطلاق بصفة عامة، وفي القسم الثاني تحدث عن المحل الذي يقع فيه الطلاق، وفي القسم الثالث تناول قضية النية التي تتعلق بالطلاق، وذكر الصيغ التي تستعمل في الطلاق. غير أن هذه الدراسة لم تتناول إجراءات الطلاق في المحاكم، إلا أن الباحث سيستفيد من باب الطلاق في بحثه.

ومن المؤلفات التي لها صلة بالموضوع كتاب "أحكام الطلاق في الكتاب والسنة والإجماع"<sup>٥</sup> لأبي سعيد عمر بن العمرى، وقد قسم المؤلف الكتاب إلى خمسة أبواب: ذكر في الباب الأول آيات الطلاق في سور القرآن وتفسيرها، وتحدث في الباب الثاني عن أحكام الطلاق، وأنواعه، وذكر أوصاف المطلقات وأنواعهن، كما تناول ما يتعلق بالخلع وأحكامه، غير أن دراسته جاءت خالية من التطبيق، وهذا ما سيقوم به البحث الحالي. وسيساعد الباحث عند تناول الخلع.

---

<sup>٣</sup> أبو الحاج، صلاح محمد، سبل الوفاق في أحكام الزواج والطلاق (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م).

<sup>٤</sup> أبو الريش، محمد إسماعيل عيسى، أركان الطلاق (القاهرة: مطبعة القاهرة ١٩٨٠م).

<sup>٥</sup> أبو سعيد، عمر بن غرامة العمرى، أحكام الطلاق في الكتاب والسنة والإجماع (القاهرة: مكتبة دار الطحاوى للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٣هـ).

ومن الكتب التي تناولت موضوع الطلاق بشكل نظري كتاب: "مدى سلطان الإرادة في الطلاق"<sup>٦</sup> لمصطفى إبراهيم الزلمي، تناول فيه قضايا الطلاق لدى بعض الأمم القديمة، وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب من ناحية التعرف على آراء القانونيين في إجراءات الطلاق.

من الكتب المهمة أيضاً في هذا المجال، كتاب "الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية"<sup>٧</sup> لمحمد محي الدين عبد الحميد، تناول فيه الزواج، وكل ما يتعلق به، واستعرض أيضاً مفهوم الطلاق عند أهل اللغة، والدليل على جواز الطلاق، والحكمة من مشروعيتها، وشروطه، وعدد الطلقات، وصيغ الطلاق، غير أن الكاتب لم يتناول إجراءات الطلاق في المحاكم عامة والمحاكم العرفية خاصة، وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب من ناحية التعرف على آراء القانونيين في إجراءات الطلاق.

وثمة دراسة عنوانها: "أسهل المدارك في فقه إمام المالك" وقد فصل الكاتب القول في المجلد الثاني، في الأحوال الشخصية حيث تناول الطلاق وأحكامه وهذا سيساعد للباحث فيما يتعلق بالطلاق عند المالكية.

ومن الكتب التي تناولت موضوع الطلاق كتاب: "بحوث في فروق النكاح الدائرة بين الفسخ والطلاق وأسبابها"<sup>٨</sup> للمرسى عبد العزيز السمائي، وهذا الكتاب يحتوي على دراسة فقهية لأمر النكاح والطلاق والفسخ والخلع، وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب في تعزيز الجانب الفقهي عند المقارنة بين الشريعة الإسلامية وإجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية في جنوب غرب نيجيريا.

---

<sup>٦</sup> الزلمي مصطفى إبراهيم، مدى سلطان الإدارة في الطلاق (بغداد: مطبعة العاني، ط ١، د.ن، ١٩٨٤م).

<sup>٧</sup> محي الدين عبد الحميد، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية: مع الإشارة إلى مقابلها في الشرائع الأخرى (مصر: مطبعة السعادة، ١٩٦٦م).

<sup>٨</sup> المرسي عبد العزيز السمائي، بحوث في فروق النكاح الدائرة بين الفسخ والطلاق وأسبابها (مطبعة الفجر الجديد، ١٩٨٦م).

ومن الدراسات المتعلقة بالموضوع دراسة تحت عنوان: "نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام"<sup>٩</sup> لعبد الرحمن الصابوني، تحدث فيها عما يترتب على حقوق الزوجين وواجباتهما، إلا أنه لم يبين الآراء الفقهية بشكل متكامل، وهو مما سيحاول الباحث القيام به في بحثه. وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب من ناحية التعرف على آراء القانونيين في إجراءات الطلاق.

وهناك دراسة للشيخ محمد فوزي فيض الله بعنوان: "الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون"<sup>١٠</sup>، ذكر في هذا الكتاب تعريف الطلاق، ومشروعيته في القرآن والسنة، وأقسام الطلاق. والكتاب مفيد للباحث فيما يتعلق بموضوع الطلاق في الأحوال الشخصية. علماً بأن الشيخ محمد فوزي لم يتحدث عن قضية إجراءات الطلاق في المحاكم العرفية، وهذا ماسيقوم به الباحث. وسيستفيد الباحث من هذه الدراسة لتعزيز الجانب الفقهي عند القيام بالمقارنة المشار إليها سابقاً.

ومن الكتب القيمة التي تناولت موضوع الطلاق والخلع كتاب "الفرقة بين الزوجين وأحكامها في مذاهب أهل السنة"<sup>١١</sup> للدكتور السيد أحمد فرج، تناول فرج مسألة التفريق بحكم القاضي سواء بسبب التفريق للعب، أو لعدم الإنفاق، أو الإساءة الشديدة، والباحث قد استفاد منه في بعض آرائه، وأسلوب عرضه، إلا أن الكاتب لم يتطرق إلى القضايا المتعلقة بالمحاكم العرفية، وهذا ما سيسعى الباحث من هذا لإضافته في هذا البحث. وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب عند تعزيز الجانب الفقهي الخاص بالدراسة المقارنة.

ومن الدراسة المتعلقة بالموضوع "نظام الأسرة في الإسلام" للدكتور محمد عقلة، وتقع هذه الدراسة في ثلاثة أجزاء إلا أن الباحث سيستفيد من الجزء الأول الذي يتناول

---

<sup>٩</sup> الصابوني، عبد الرحمن، نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣م).

<sup>١٠</sup> أحمد فوزي فيض الله، الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون (مكان النشر الكويت، 1987م).

<sup>١١</sup> أحمد فرج، الفرقة بين الزوجين وأحكامها في مذاهب أهل السنة (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ط/١٤١٠).

الطلاق في الشريعة الإسلامية. ويلخظ أن المؤلف لم يتناول إجراءات الطلاق في المحاكم، وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب عند ما يقوم بتعريف ماهية الطلاق.

ومن الدراسات السابقة كتاب " الثمر الداني" للشيخ زيد القيرواني، تحدث فيه المؤلف عن مفهوم الطلاق وأقسامه وشروطه، كذلك الخلع وما أشبه ذلك، وسيستفيد الباحث من ذلك عند تناول عن الطلاق وإجراءاته في الشريعة الإسلامية.

ومن الكتب المتعلقة بهذا الموضوع "إرشاد المسالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك" تناول فيه المؤلف الطلاق في الشريعة الإسلامية وأركانه وشروطه وهكذا، وسيستفيد هذا الكتاب للباحث إذا أراد أن يتحدث عن الطلاق عند المالكية، إلا أن المؤلف لم يتناول إجراءات الطلاق في المحاكم، وسيساعد الباحث عند ما أراد أن يتحدث عن الطلاق عند الفقهاء.

ومن المؤلفات التي لها علاقة بالموضوع كتاب "الخلع في قانون الأحوال الشخصية: أحكامه وآثاره دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون" لمنال محمود الشتي، قسم فيه المؤلف دراسته إلى أشياء متنوعة، على سبيل المثال مفهوم الخلع في الشريعة الإسلامية، أركانه وشروطه إلا أن المؤلف لم يتحدث عن إجراءات الطلاق في المحاكم الشرعية والعرفية، وهذا ما سيتحدث الباحث عنه، ولكن الباحث سيستفيد من هذا الكتاب عند تناول الخلع.

ومن الدراسات السابقة دراسة بعنوان " فرق النكاح أحكامها وأثارها" للدكتور عبدالله محمد سعيد، وقد ذكر فيه المؤلف مفهوم الفرقة في الشريعة الإسلامية، وذكر فيها شروط الفرقة وأقسام الطلاق. وكذلك ذكر الخلع، إلا أن المؤلف لم يذكر إجراءات الطلاق التي سوف يتناولها الباحث في بحثه. وسيستفيد الباحث من هذه الدراسة عند استعراض الطلاق وإجراءاته في الشريعة الإسلامية.

ومن الكتب التي تناولت موضوع الطلاق كتاب "أحكام الأسرة في الزواج والطلاق وآثارها" للدكتور سعيد محمد الجليدي، تناول المؤلف في الجزء الثاني، الطلاق بإرادة الزوج، والطلاق بشقاق الزوجين وآثار فرق الزواج، غير أن المؤلف لم يتناول إجراءات الطلاق في المحاكم عامة والمحاكم العرفية خاصة، وهذا ما سيسعى إليه الباحث

في دراسته وبشكل موسع، وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب عند الوقوف على الطلاق وإجراءاته في الشريعة الإسلامية.

ومن الدراسات المتعلقة بالموضوع "الفقه على المذاهب الأربعة" لعبد الرحمن الجزيري، تحدث فيه المؤلف في الجزء الرابع عن النكاح والطلاق، وسيساعد هذا الكتاب للباحث عند تناول الطلاق عند الفقهاء .

ومن الكتب المهمة أيضاً، "ممارسة الأحوال الشخصية في نيجيريا"<sup>12</sup> لمحمد أحمد حنبلي، يبين فيه مفهوم الزواج وأركانه، وتطرق إلى الطلاق والخلع، لكنه لم ييسط الكلام فيما يتعلق بإجراءات الطلاق، وخاصة في المحاكم العرفية. وسيستفيد من هذا الكتاب عند تناول الطلاق وإجراءاته في نيجيريا.

ومن المؤلفات التي اطلع عليها الباحث كتاب "أحكام الرجعية في الفقه الإسلامي" للدكتور حامد عبده الفقهي، تحدث فيه المؤلف عن الطلاق، أنواعه، وأركانه في الشريعة الإسلامية، وكذلك تناول المؤلف أحكام الرجعي والبائن، وسيساعد هذا الكتاب للباحث عند ما يتحدث عن هذه الأحكام.

ومن الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث كتاب بعنوان: "أحكام الرجعية في الفقه الإسلامي" لحامد عبد الفقهي، وقد ذكر فيه أشياء تتعلق بالطلاق وغير ذلك، إلا أن المؤلف لم يذكر إجراءات الطلاق في هذا الكتاب وهذا ما سوف يتناوله الباحث في بحثه.

ومن الكتب المهمة أيضاً في هذا المجال كتاب "أحكام الأسرة دراسة مقارنة بالقانون" للدكتور إسماعيل أبا بكر علي الباموني، تحدث فيه المؤلف عن ماهية النكاح في الشريعة الإسلامية وأركانه، وكذلك تناول ماهية الطلاق وشروطه في الشريعة الإسلامية، وسيستفيد الباحث في هذا الكتاب عند بيان مفهوم الطلاق.

---

<sup>12</sup> M.A.Ambali, 1997, *the Practice of the Muslim Family Law in Nigeria*, Tamaza Publishing Company Limited, Wasasa, Zaria Nigeria.

وهناك دراسة أخرى بعنوان: "الشريعة وتطبيقها في نيجيريا ما بين ١٩٥٦ - ١٩٨٣" <sup>١٣</sup> لمحمد علي أجيتماي، تناولت الدراسة مكانة الشريعة في نيجيريا قبل الاستعمار، وتحدثت عن عدالة الشريعة الإسلامية، وقضية تطبيقها في الجنوب. لكنه لم يتناول إجراءات الطلاق في المحاكم العرفية في جنوب غرب نيجيريا، وهذا من أهم الجوانب التي تقوم هذه الدراسة برصدها، وسيستفيد الباحث من هذه الدراسة عند استعراض الشريعة الإسلامية في نيجيريا.

وثمة دراسة بعنوان: "علاقة قانون الميراث بين الشريعة والقانون الوضعي عند يوربا"<sup>١٤</sup> للباحث "م. أ. أوكن لول" تناول فيه قضايا الميراث، في جنوب غرب نيجيريا. كما بين المؤلف الزواج في هذه القبيلة، وتعرض أيضا لقضية الطلاق باختصار، ولكنه لم يقدم دراسة تطبيقية، وهذا ما سيقوم به البحث الحالي.

ومن الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث دراسة بعنوان: "القضايا الأسرية بين مسلمي يوربا في نيجيريا"<sup>١٥</sup> لمحمد عاشر، وقد ذكر فيه مباحث تتعلق بالزواج في جنوب نيجيريا بصفة عامة، وقد ركز عاشر على الزواج عند يوربا أكثر من اهتمامه بالطلاق، علماً بأن البحث قائم على قضايا الزواج، ولم يتحدث عن الطلاق كثيراً، وعلى العموم هو بحث مفيد، ومثري للبحث الحالي لاتحاد بيئة الباحثين "نيجيريا".

ومن الدراسات التي اطلع عليها الباحث بحث معنون بـ: "الشريعة في نيجيريا"<sup>١٦</sup> للأستاذ الدكتور خالد راشد، تحدث الكاتب فيه عن تطبيق الشريعة في نيجيريا، إلا أنه لم يتحدث عن تطبيق الشريعة في جنوب غرب نيجيريا، ولكنه ركز على تطبيق الشريعة في شمال نيجيريا، وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب في جمع المادة العلمية.

<sup>13</sup> M.A Ajetumabi, 1984, *Shariah Legal Practice in Nigeria from 1956-1983*, Ph.D thesis, submitted at University of Ibadan, Department of Arabic and Islamic studies, Nigeria.

<sup>14</sup> M.A.Okunola, *Interaction between Islamic Law and Customary Laws of Succession Among the Yoruba*. Ph.D thesis, 1982, University of Lagos, Lagos state Nigeria.

<sup>15</sup> H.A. Abdul-salam, *Matrimonial Issues Among Yoruba Muslims of Nigeria Ph.D thesis 1995*, submitted to the Faculty of Arts, Department of Arabic and Islamic Studies, University of Ilorin, Nigeria.

<sup>16</sup> Rashid S,K (ed) 1986, *Islamic Law in Nigeria: Appligation and Teaching*, Islamic Publication Bureau.

أما كتاب **الشريعة في إفريقيا**<sup>17</sup> للسيد ج. ن. د. أندرسن، فقد تناول فيه مؤلفه مفهوم الشريعة في إفريقيا بصفة عامة، وقسم الكتاب إلى قسمين، يتعلق القسم الأول بالشريعة في شرق إفريقيا، ويتعلق القسم الثاني بالشريعة في غرب إفريقيا، وتحدث عن الزواج والطلاق في نيجيريا، إلا أنه لم يتناول باستفاضة إجراءات الطلاق في جنوب غرب نيجيريا، وهو ما سيقوم به الباحث.

وكذلك كتاب: **"الإسلام في مجتمع متعدّد الأديان: نيجيريا نموذجاً"**<sup>18</sup>: تحدّث المؤلّف عبد الرحمن الضوء، في هذا الكتاب عن قضايا دينية متنوعة في نيجيريا، حيث بدأ كلامه عن الإسلام في جنوب أفريقيا، وتكلّم عن الإسلام في شمال نيجيريا، كما تحدّث عن العادات الاجتماعية، والدينية في يوربا، ثم تناول ما يتعلّق بدخول الإسلام إلى بلاد يوربا، وحياة المسلمين فيها، وسيستفيد الباحث من هذا الكتاب خاصة في الجانب التاريخي.

لم يجد الباحث رسالة علمية تعالج إجراءات الطلاق في المحاكم العرفية والشريعة في جنوب غرب نيجيريا بشكل علمي، إلا ما جاء في كتاب **"الشريعة والقانون في نيجيريا"**<sup>19</sup> وهو كتاب قيم تناول مواد الشريعة والدستورية في المحاكم الشرعية في نيجيريا، وسيفيد الباحث في بحثه عند ما يتناول الشريعة حدث في نيجيريا وخاصة في جنوب غرب نيجيريا.

أما من الرسائل الجامعية التي امتاح منها الباحث رسالة لعبد الفتاح كولا ماكندي بعنوان<sup>20</sup>: **المؤسسة التشريعية بين ولايتي أويو وأوشن بنيجيريا من ١٨٩٥-٢٠٠٥م**، وقد تناولت هذه الرسالة موضوع الشريعة في جنوب غرب نيجيريا، وتطبيق الشريعة في تلك المنطقة، وهذه الرسالة مفيدة للباحث عند ما يتحدث عن الشريعة وتطبيقها في جنوب غرب نيجيريا.

<sup>17</sup> J.N.D.Anderson, 2008, *Islamic Law in Africa*, 1st edition, Rout Ledge.

<sup>18</sup> Abdur Rahman I. Doi.1984, *Islam in A Multi-Religious Society: Nigeria, a case Study*, 1st edition, Published in Nigeria.

<sup>19</sup> Ambali Abdul-Mutalub, *Sharia Law in Nigeria*, 2009, Islamic publication Burean.

<sup>20</sup> Abdul-Fatah Kola Makinde, 2007, *The Institution of Sharia in Oyo and Osun states, Nigeria, 1890-2005*, P hD. Thesis submitted in the Department of Arabic and Islamic studies, University of Ibadan, Nigeria.